

الكويت 6 يونيو 2022

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للسندات في المرتبة "BBB+" من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي  
مساعد مدير عام  
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



## نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	6 يونيو 2022
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كايبتال إنتلجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال البالغة 50 مليون د.ك.</li> <li>تثبيت تصنيف السندات في المرتبة "BBB+"</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<p><u>عوامل دعم التصنيف</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>السندات مؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال، للمصدر معدلات قوية لرأس المال ومرتفعة في الشريحة الأولى.</li> <li>المصدر هو خامس أكبر بنك في الكويت مصحوباً بشبكة فروع قوية ولديه حصة جيدة في السوق.</li> <li>لا يزال لدى المصدر مؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض.</li> <li>يحافظ المصدر على مؤشرات سيولة مريحة مدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء، وقيام الحكومة بضمان شامل لتلك الودائع.</li> </ul> <p><u>عوامل تقييد التصنيف</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية</li> <li>ارتفاع معتدل لتركزات العملاء في كل من محفظة القروض والودائع، وهو عامل مشترك مع سائر البنوك.</li> <li>صغر حجم السوق المصرفي المحلي والاعتماد على قطاع الهيدروكربون</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+"</li> <li>تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"</li> <li>لا يوجد تأثير مالي على البنك</li> </ul>
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية: مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<p>قامت وكالة التصنيف العالمية كايبتال إنتلجنس اليوم بالإعلان عن قيامها بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.</p> <p>ويعكس تصنيف السندات: (1) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج (2) الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية بالنسبة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية (3) رأي الوكالة بعدم احتمال</p>

تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته.

ويستند التصنيف القائم بذاته للبنك إلى تصنيف قوته المالية الأساسية في المرتبة "a"، والمستوى الابتدائي لتقييم مخاطر البيئة التشغيلية في المرتبة "bbb" والذي يدل على وجود مخاطر بسيطة ويعكس المصدات المالية المناسبة للدولة وقدرتها على دعم النظام المصرفي في حالة عدم التوازن، حيث يحافظ النظام المصرفي الكويتي على قوته بشكل كبير ويتمتع بجودة الأصول وسيولة مريحة إضافة إلى نسب قوية لرأس المال، ولكن نظراً لصغر حجم السوق، فهو يوفر فرصاً محدودة للنمو.

ويأتي كل من التصنيف القائم بذاته للبنك وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد، إضافة إلى مؤشرات جيدة جداً لجودة الأصول الناتجة عن القروض، وكذلك قوة نسب كفاية رأس المال والمؤشرات الجيدة للسيولة. كما يعكس تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك حجمه كخامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، وكونه يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع المصرفية في الدولة، وحصّة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. أما العوامل الرئيسية المقيدة لتصنيف البنك، كما في سائر البنوك الأخرى، فهي الارتفاع المعتدل للتركزات الائتمانية للعملاء في كل من محفظة القروض والودائع نظراً لصغر حجم اقتصاد الكويت نسبياً وعدم تنوعه وكذلك بسبب صغر حجم السوق المحلي وغياب التنوع.

وبالنسبة للنظرة المستقبلية فهي تدل على احتمال الإبقاء على تصنيف سندات بنك الخليج كما هو على مدار الـ12 شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بانطباق ذلك أيضاً على التصنيف القائم بذاته للبنك، والذي يعتبر نقطة البداية التي يركز عليها تصنيف السندات. كما تتوقع الوكالة للبنك أن يتمكن من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الرئيسية لديه المرتبطة بجودة الأصول الناتجة عن القروض وأوضاع السيولة ونسب رأس المال، ويأتي ذلك مدعوماً بتحسّن البيئة التشغيلية تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد الأعمال بعد أن تم رفع الحظر.